

الباب الأول

- نحو نموذج نظري للخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى -

الفصل الأول : الصفوة كمفهوم محورى فى التحليل السوسىولوجى •

الفصل الثانى : جماعات الصفوة فى العالم الثالث : الاتجاه الوظيفى التعددى

الفصل الثالث : جماعات الصفوة فى العالم الثالث : نظرية مجتمع الموزايكا :
التعددى •

الفصل الرابع : جماعات الصفوة فى العالم الثالث : نظرية التبعية •

الفصل الخامس : جماعات الصفوة فى ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع
المصرى : نحو نموذج نظرى •

الفصل الأول

الصفوة كمفهوم محوري في التحليل السوسبيولوجي

مقدمة :

أحاول في هذا الفصل أن أستعرض اتجاهات التنظير حول مفهوم الصفوة كما ظهر في تراث علم الاجتماع الذي يهتم بتدليل الأبنية الاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية الغربية أو المجتمعات المتقدمة بصفة عامة . ويمثل هذا التحليل ضرورة ملحة ، من حيث أنه يقدم لنا رؤية شاملة وعامة قبل أن ندخل في تحليل بناء الصفوة في مجتمعات العالم الثالث بعامة ، وفي المجتمعات الريفية من هذا العالم بصفة خاصة . ولكن قد يتبادر الى الذهن هنا تساؤل عن جدوى مثل هذا التحليل النظري طالما أنه ينصب على مجتمعات متقدمة مغايرة في طبيعتها وأبنيتها عن مجتمعات العالم الثالث . ومع التسليم بأن مثل هذا التساؤل له ما يبرره ، فإن الرؤية العامة لهذا البحث ، والأسلوب المنهجي الذي يتبعه في التحليل النظري ، قد فرضا ضرورة تقديم تحليل من هذا النوع في صدر التحليل النظري الذي تقدمه في هذا الجزء من الدراسة . ويمكن أن أورد فيما يلي بعضا من المبررات التي أملت أهمية وجود هذا الفصل في موقع الصدارة :

١ - قد يثار اعتراض أساسي مؤداه أن مفهوم الصفوة من المفهومات ذات الطابع الأيديولوجي الواضح ، وأن الاهتمام به قد يؤدي بنا الى تجاوز مفاهيم أكثر أهمية كمفهوم الطبقة على سبيل المثال . غير أن استعراضنا للجدل الذي دار حول هذا المفهوم واستخداماته العديدة - وهي المهمة المنوطة بهذا الفصل - يوضح أن مفهوم الصفوة قد أصبح مفهوما محوريا في التحليل السوسبيولوجي ، وأن استخداماته لاتقتصر على

اتجاه فكري واحد . هذا فضلا عن أن الكثير من التحليلات الحديثة قد حقت قدرا كبيرا من الكفاءة في الربط بين مفهوم الصفوة ومفهوم الطبقة بحيث أصبح كل منهما على نفس القدر من الأهمية في دراسة البناء الاجتماعي بصفة عامة ، والبناء السياسي بصفة خاصة .

٢ - إن اهتمام علماء الاجتماع بجماعات الصفوة في البلدان النامية ، سواء في تكويناتها القومية أو المحلية ، قد تطور - بشكل أو بآخر - من خلال التراث النظري الذي ظهر أساسا في البلدان الأوروبية والأمريكية الشمالية . ومن الطبيعي أن يركز هذا الاهتمام على بعض الاتجاهات النظرية دون الاتجاهات الأخرى ، وأن يعكس في نفس الوقت التناقض أو الاتفاق بين هذه الاتجاهات . وبناء على ذلك . فإن حديثا عاما عن مفهوم الصفوة في التراث النظري الذي اهتم بمجتمعات العالم المتقدم سوف يكون نقطة البداية لرؤية مدى امتداد التحليلات التي ظهرت في هذا التراث الى مجتمعات العالم الثالث ، ومدى التشابه والاختلاف بين هذين النوعين من التحليل .

٣ - إذا كان الهدف الأساسي لهذا التحليل النظري هو اكتساب مزيد من الوضوح النظري والمنهجي في سعينا نحو صياغة فروض نظرية قادرة على تفسير الطابع الخاص للبناء الاجتماعي لمجتمع المصري بصفة عامة ، ولبناء النظرية الاجتماعية والسياسية بصفة خاصة ، فإن القضايا النظرية والمنهجية التي ستثار في هذا الفصل سوف تسهم - ولا شك - في تحقيق جانب من هذا الوضوح النظري ، وإن كان هذا لا يعني التسليم بصحتها على الإطلاق . هذا فضلا عن أن الجوانب النظرية والمنهجية التي لم تبرز في التحليل الذي ارتبط بالعالم الثالث ، سوف يتم إبراز بعض منها في الفروض التي سوف تصاغ في نهاية التحليل النظري ، ولا شك أن الجوانب التي سيتم إبرازها هي تلك الجوانب التي قد نكتشف أنها ذات دلالة فيما يتعلق بخصوصية المجتمع الذي ندرسه .

وتبقى مشكلة أخرى تتصل بأسلوب عرض الآراء المختلفة التي يسعى

هذا الفصل الى ابرازها . ويظهر هنا موقف الاختيار بين أسلوب العرض التاريخي ، وأسلوب العرض الذي يبرز آراء علماء مختلفين ، وأخيرا أسلوب العرض الذي يميز بين اتجاهات مختلفة . غير اننى سوف أحاول أن أستفيد من كل هذه الأساليب الثلاثة ، فأعرض لاتجاهات مختلفة ، مع مراعاة سياقها التاريخي ، وابرار آراء العلماء داخلها . وقد نجد فى بعض الأحيان أن اتجاها معينا يرتبط بعالم معين . كما أن الالتزام بالسياق التاريخي للآراء المختلفة سوف لا يتحقق الا بالنسبة للآراء التى تندرج تحت اتجاه عام واحد ، أو تقدم تنويعات متعددة على فكرة واحدة . وعلى أية حال فإن العرض سوف يلتزم بتحقيق الهدف الرئيسى من وراء هذا الفصل - وهو ابراز مظاهر الخلاف والجدل حول استخدام مفهوم الصفوة ، وصياغات هذا المفهوم المتعددة فى التراث الغربى - ومن ثم فإن هذا الهدف قد يفرض علينا أحيانا ألا نلتزم بقاعدة معينة فى العرض طالما أن ذلك يحقق الأهداف المنشودة من وراء هذا التحليل .

وسوف يحاول هذا الفصل أن يركز فى البداية على تقديم صورة عابرة لكلاسيكيات نظرية الصفوة ، من حيث ان هذه الرؤى الكلاسيكية هى التى وضعت الأساس الذى شكل تطور مفهوم الصفوة فيما بعد . وينصب الاهتمام بعد ذلك على الاتجاهات التى تفرعت من هذه البدايات الكلاسيكية سواء تلك التى حاولت أن تربط مفهوم الصفوة بمفهوم الطبقة ، أو التى تعارض كلا المفهومين ، أو التى تقدم صياغة لتركز على مفهوم الصفوة ، بقدر ما تركز على أشكال الصراع بين الجماعات السياسية ، والنسب توأدها ممارسة القوة ، بحيث تظهر أماننا فى النهاية صورة عامة عن الاتجاهات المختلفة فى دراسة جماعات الصفوة وبناء القوة فى المجتمعات الغربية الحديثة، وبحيث يظهر أماننا - أيضا - الى أى مدى أصبح مفهوم الصفوة مفهومنا محوريا فى تحليل بناء القوة والبناء السياسى فى المجتمع . وبهذا يضم الفصل الفقرات التالية :

أولا : الرؤية الكلاسيكية ونقطة البداية .

ثانيا : الالتقاء بين مفهومي الصفوة والطبقة .

- ثالثا : التعددية ومحاولة التخلى عن مفهوم الصفوة .
- رابعا : نقد التعددية : الوجهان الثانى والثالث للقوة .

وسوف احاول الا ادخل فى حوار نقدى مع هذه الاتجاهات ، الا فى حدود ما يقتضيه العرض . وذلك لان الذى يهمنى أساسا هو نقد امتدادات هذه الاتجاهات الى تحليل البناء السياسى فى مجتمعات العالم الثالث . هذا فضلا عن أن هذه الاتجاهات نفسها قد دخلت فى حوار نقدى بعضها مع البعض الآخر بحيث ظهر كل منها تقريبا على أساس نقدى لاتجاه آخر .

أولا : الرؤية الكلاسيكية ونقطة البداية :

يؤكد الباحثون على أن نظرية الصفوة قد ظهرت - و صورتها الكلاسيكية - كرد فعل لنظرية ماركس عن الطبقة الحاكمة (١) . ولقد كان رد الفعل هذا مدفوعا بالبحث عن أساس جديد لمصدر التحكم السياسى فى المجتمع الذى عزاه ماركس الى الظروف الاقتصادية وعلاقتها بالبنية السياسية فى المجتمع الرأسمالى . فالطبقة الحاكمة عند ماركس تستند الى أساس اقتصادى يمكنها من التحكم فى مصادر القوة السياسية فى المجتمع ، فضلا عن التحكم فى المصادر الأيديولوجية والثقافية والقانونية التى تمكنها من تجديد المجتمع الرأسمالى بشكل مستمر . واعتقد ماركس أن هذا التفسير يمثل تفسيرا عميقا للمجتمع وبنائه السياسى ، وذلك لأنه يوضح الأسس الموضوعية التى يقوم عليها التحكم السياسى والاجتماعى فى المجتمع الرأسمالى . والمحقق ان نظرية الصفوة الكلاسيكية لاتعد فقط محاولة للبحث عن أساس غير اقتصادى للتحكم السياسى ، وإنما تمثل أيضا ادعاء بتقديم

(١) السيد الحسينى ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب الصفوة والمجتمع، تأليف بوتومور ترجمة محمد الجوهري وزملائه ، الطبعة الثانية ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦ .
وانظر أيضا :

R. Aron, «Social Structure and the Ruling Class»
in B.J.S., Vol. 1, Nos, 1-2, 1950.

نظرية أكثر علمية عن طبيعة المجتمع وبنائه السياسي . فقد اعتقد علماء الصفوة الكلاسيكيون أن بإمكانهم المساهمة في تكوين علم سياسي موضوعي ومحايدين بعيد عن أى تضمينات أخلاقية . بل انهم اعتقدوا أكثر من هذا أن أعمالهم تفتتح نهجا موضوعيا على غرار العلوم الطبيعية (٢) . ومن هذا المنطلق جاء هجومهم على الماركسية ، ذلك الهجوم الذى تركز حول ثلاث نقاط أساسية : الأولى : القول بأن نظرية ماركس عن الطبقة الحاكمة ما هى الا أيديولوجية مرحلية للطبقة العاملة وليست نظرية علمية بحال ، والثانية : رفضهم لتنبؤ ماركس عن مستقبل المجتمع اللاتبقى ، والثالثة : تحديدهم لوجهة النظر الماركسية القائلة بأن الاقتصاد وليس السياسة هى القوة المحركة لجرى التاريخ (٢) .

وكان البديل الذى طرحه كل من باريتو وموسكا وميشيلز هو نظرية تدور حول مفهوم « الصفوة » (٤) - الذى حاولوا من خلاله أن يجرّدوا

(٢) اهتم باريتو في هذا الصدد بما أسماه الأسس المنهجية للعلوم الطبيعية ، وأعلن أن اتجاهه العلمى لا يرتبط بأى أحكام أخلاقية ، كما صدر موسكا Mosca كتاب « الطبقة الحاكمة » بالحديث عن النجاح الذى حققته العلوم الطبيعية في تطوير مناهجها ، والفشل الذريع الذى وقعت فيه مناهج العلوم الاجتماعية ، كما ذهب ميشيلز الى أن « القانون الحديدى للأوليغاركية » قد تمت صياغته بناء على حقائق واقعية . انظر :

G. Parry, *Political Elites*, George Allen and Unwin

LTD, London, 1971, . 22.

(3) Ibid., pp. 20—22.

(٤) اشتق مفهوم الصفوة من الفعل اللاتينى eligere ويعنى « يختار » وتشير كلمة الصفوة elite في استخدامها العادى الى العنصر المختار من ثقافة أو جماعة عمر أو الافراد الذين يشغلون أوضاعا عنيا . وكان المفهوم ينطبق في البداية على اختيار السلع ، بحيث يشير الى أجودها . وفي القرن الثامن عشر وسع الفرنسيون من استخدام المفهوم بحيث أصبح يشير الى مجالات أخرى غير السلع . وعندما استخدم المفهوم في العلوم الاجتماعية تغير مدلوله بحيث أصبحت كلمة elite تشير الى السمو أو رفعة المكان eminence بدلا من أجود السلع ، وهنا أصبح الحلول العمام للكلمة يشير الى أى جماعة من الناس تشغل مكانا مرموقا في المجتمع .
انظر :

=

مفهوم « الطبقة الحاكمة » من كل مضامينه الاقتصادية ، او معظمها على الاقل ، وأن يقدموا نظرية علمية في تفسير المجتمعات . ولا ينسع المكان هنا للخوض في تفاصيل آراء علماء الصنفة الأوائل ، غير أنني سوف أشير الى هذه الآراء في عجالة ، بغرض استجلاء مظاهر الخلاف بين صياغاتهم النظرية والصياغة الماركسية ، بحيث نستطيع أن نفهم بعد ذلك كيف حدد هذا الخلاف - الذي بدأ ظاهرياً على الاقل - المسلك الذي سارت فيه اتجاهات التنظير حول مفهوم الصنفة ، بل أننا ربما نتساءل عن مدى وجود هذا الخلاف أصلاً .

١ - يمثل المجتمع عند باريتو نسفاً في حالة توازن . وهو يتكون من جماع الرواسب ، والمستنقات ، والمصالح ، والرغبات التي تتجمع في نمطين للفعل : الفعل المنطقي والفعل غير المنطقي (٥) . ولا يمثل الفعن المنطقي عند باريتو سوى مقولة تصنيفية ، فهو نمط مثالي غير موجود في الواقع . فالأفعال الواقعية ما هي الا تنويعات من الأفعال غير المنطقية ، وعذا هو السبب في أن هذا النمط من الفعل (النمط غير المنطقي) هو الذي حظ اهتمام باريتو . وتتبدى الأفعال غير المنطقية فيما أسماه باريتو الرواسب والمستنقات . والرواسب هي العناصر الثابتة للنظريات غير العلمية التي تصاحب الفعل غير المنطقي، بينما تعبر المستنقات عن العناصر المتغيرة لهذه النظريات (١) . وقسم باريتو الرواسب الى ستة أنواع أهمها راسبي التكامل واستمرار

S. Keller, **Beyond the Ruling Class : Strategic Elites** =
in **Modern Society**, Random House, New York, 1963,
p. 25.

V. Pareto, «On the Equilibrium of the Social System» (٥)
in T. Parsons and others (eds.) **Theories of Society**,
The Free Press, New York, 1965, p. 1289.

T. Parsons, **Structure of Social Action**, The Free Press, (٦)
New York, 1937, 4th printing, 1966, p. 201.

الجماعات (٧) • ويرتبط بالراسب الأول ميل نحو تحقيق الغايات بالمهارة والحصافة والقدرة على التجديد والابداع ، أما الراسب الثانى فيرتبط بالميل نحو التصلب والرغبة فى الدخول فى صراع مفتوح • ويرتبط بناء الصفوة فى المجتمع بهذين الراسبين • فالمجتمع عند باريتو ينقسم الى شريحتين : الشريحة الدنيا أو الراق الأدنى Lower stratum وهو ما يطلق عليه اللاصفوة non-elite ، والراق الأعلى أو الشريحة العليا Upper stratum ، ويضم الصفوة التى تنقسم بدورها الى شقين : صفوة حاكمة ، وصفوة غير حاكمة (٨) •

وتميل الصفوة الحاكمة الى الحصول على القوة والمحافظة عليها ، ووسيلتها الى ذلك اما العنف أو الخداع • فالجماعة التى يؤثر فى سلوكها راسب استمرار الجماعات ودوامها تميل الى استخدام العنف ، - اما الجماعة التى يؤثر فى سلوكها راسب التكامل فانها تميل الى استخدام الخداع والحيلة • ويتشكل الصراع السياسى فى المجتمع من خلال الصراع بين هاتين الجماعتين من الصفوة (جماعة الأسرد وجماعة الثعالب) • ولا تتربع أى من هاتين الجماعتين على عرش السلطة الى الأبد • فكل ارسقراطية زائلة لا محالة • فالجماعة التى تحكم لابد وأن يأتى عليها يوم تفقد فيه قوة الراسب الذى أوصلها الى السلطة والتأثير ، فى الوقت الذى تكون فيه الجماعة غير الحاكمة ساعية الى تقوية الراسب الذى يمكنها من أخذ زمام الامور من الجماعة الآيلة للسقوط ، تلك التى تبدأ من جديد فى السعى نحو الحصول على مواقع السلطة والتأثير مرة أخرى • وهكذا تبدأ دورة ودورات للصفوة •

(٧) الرواسب الأربعة الأخرى هى : راسب الالفة الاجتماعية ، وراسب النشاط وراسب التكامل الشخصى ، وراسب الجنس « انظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٦٨ •

(٨) V. Pareto, «The Circulation of Elites», reprinted in Parsons and others (eds.) op. cit., p. 552.

وتضم الصفوة غير الحاكمة الذين يحصلون على معدلات عليا فى مجال النشاط ولكنهم لا يشاركون فى النشاط السياسى كنجوم السينما والكرة على سبيل المثال •

ولا شك أن دورة الصفوة هذه وما يرتبط بها من تحليل لصراع الرواسب ترتبط بفكرة التوازن التي انطلق منها باريتو . فالخداع والمنف يمثلان - وكما يذهب تالكوت بارسونز - قوتين خفيتين تعملان على الحفاظ على حالة التوازن داخل النسق (٩) .

ويتضح من هذه النظرة السريعة على أفكار باريتو أن الأساس انذى تقوم عليه الصفوة الحاكمة - وهي الجماعة التي تمتلك مواقع السلطة والتأثير في أى مجتمع - هو أساس سيكولوجى . فالجماعة الحاكمة لها خصائص ثابتة عبر التاريخ ، تنبع أساسا من ضروب الفعل غير المنطقي المتجسدة في راسبى التكامل واستمرار الجماعات ودرامها . بمعنى آخر فان الصفوة هي الجماعة التي لها من الخصائص النفسية ما يمكنها من السيطرة على مواقع السلطة والتأثير . ولا شك أن هذه الصياغة تختلف مع الصياغة الماركسية عن الطبقة الحاكمة على طول الخط . ولكن اذا كان السلوك القائم على الرواسب والمستقات (وهو الذى يميز سلوك الصفوة ضمن أفراد المجتمع) يمثل نمطا واقعيا للفعل ، ربما يكون غير مرغوب فيه طالما أن هناك نمطا مثاليا هو الفعل المنطقي ، واذا كان التوازن القائم فى المجتمع لا يؤدي الا الى استمرار تحكم الصفوة (بشقيها) مع عزلة الجماهير عزلة تامة ، أقول اذا كان الأمر كذلك الا يمكن أن يكرن هناك مجال للتقاء بين باريتو وماركس على ما بينهما من خلاف ؟ سوف أترك اجابه هذا الى أن نلقى نظرة على آراء موسكا وميشيلز .

٢ - ويتفق موسكا مع باريتو على فكرة استحواذ جماعة بعينها على زمام القوة فى المجتمع ، غير أنه يختلف معه على الأسس التي تمكن هذه الجماعة من السيطرة على مقاليد الأمور ، بل ان موسكا يستخدم مفاهيم تغاير المفاهيم التي استخدمها باريتو وان كانت تتفق معها فى المضمون . فهو يصف الجماعة المسيطرة بأنها طبقة حاكمة Ruling class ، غير أن طابع هذه الجماعة والأساس الذى تقوم عليه يجعلها أقرب الى الصفوة

T. Parsons, 1937, op. cit., pp. 28-81.

(٩)

منها الى الطبقة الحاكمة بالمفهوم الماركسى . فالطبقة الحاكمة عند موسكا تشير الى « أقلية » تحكم أغلبية من الافراد . وكتب حول هذا يقول :

« تظهر في كل المجتمعات طبقات من الافراد . . طبقة تحكم وطبقة تحكم ، وعادة ما تكون الطبقة الاولى أقل عددا ، وهى الطبقة التى تضطلع بكل الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتتمتع بكل المميزات التى تصاحب القوة . أما الطبقة الثانية ، وهى الأكثر عددا ، فانها تخضع للتوجيه والاضبط من خلال الطبقة الاولى التى تستعين على ذلك بأساليب قانونية فى بعض الأحيان ، وأساليب تعسفية وقائمة على العنف فى احيان أخرى ، وتزود هذه الأساليب الطبقة الحاكمة . مظهرها على الأقل ، بجوهر وجودها وبالوسائل الضرورية لحيوية الجهاز السياسى » (١٠) .

وتستمد هذه الطبقة وجودها من تملكها لبعض الخصائص ذات القيمة العالية من وجهة نظر معظم الافراد فى المجتمع . وأشار موسكا هنا الى الثروة ، أو الاهتمام بالمصالح العام ، أو التحكم فى السلطة العسكرية أو المركز الدينى . غير أنه أكد على القدرة التنظيمية التى تتمتع بها هذه الأقلية على أنها أهم الخصائص جميعا . ويتضح من هذه الصياغة أنه بالرغم من أن موسكا قد أشار الى الثروة والتحكم فى السلطة العسكرية - وهى إشارة تقربه من الصياغة الماركسية - إلا أن اصراره على الأساس التنظيمى للطبقة الحاكمة ، وعلى كونها أقلية منفصلة عن الجماهير الى حد ما هو السبب فى كون صياغته أقرب الى مفهوم الصفوة منها الى مفهوم الطبقة الحاكمة . ومما يعضد ذلك اشارته الى الصراع بين الجماعات السياسية المختلفة وربط هذا الصراع بالديمقراطية . ومصدر الصراع عنده هو صراع المصالح بما تستند عليه من أسس كالانتخابات العامة والدعوة الى الليبرالية عند بعض الجماعات ، والأساس البيروقراطى عند بعضها ، والأساس الارستقراطى عند بعضها الآخر . على أن هذا الصراع على المصالح يظهر فى شكل ديموقراطى ، وليس فى شكل صراع تتحكم فيه الخصائص النفسية للصفوة على ما ذهب باريتو .

G. Mosca, *The Ruling Class*, McGraw-Hill, 1939, p. 50è (١٠)

ومع ذلك فقد يظهر في مقابل هذا الرأي رأى آخر • فيمكن القول ان مفهوم الطبقة الحاكمة عند موسكا يعد توسيعا لفهم الماركسى للطبقة الحاكمة ، لا من حيث العدد بطبيعة الحال وانما من حيث الاساس الذى تقوم عليه • فالطبقة الحاكمة لا تستمد وجودها من تملكها للثروة فقط ، وانما قد تستمد وجودها من تحكمها الدينى والعسكرى ، فضلا عن تدعيم هذا التحكم من خلال القدرة التنظيمية • كما يمكن القول أيضا ان الخصائص الأخرى التى ركز عليها موسكا بجانب الثروة ، ما هى الا الاساليب الأيديولوجية التى تستخدمها الطبقة الحاكمة لمزيد من احكام قبضتها على المجتمع ، والتى تتناظر التحكم فى البناء القومى فى التحليل الماركسى • وفى هذه الحالة قد يبدو موسكا - مثله مثل باريتو - قريبا من الحدود الماركسية ، فى الوقت الذى يظهر فيه بعيدا عنها •

٣ - واتفق ميشيلز مع موسكا على الأساس التنظيمى لصفوة أو الأوليجاركية الحاكمة حسب تعبيره ، غير أنه لم يفسح المجال لاي قدر من الديموقراطية تمارسه هذه الأوليجاركية • فالتنظيم نفسه يؤدى الى حكم الأقلية • فاذا كانت القوة تمارس بالضرورة داخل تنظيمات ، فان هذه الممارسة لا تؤدى الى توزيع القوة وانما تؤدى - على العكس - الى تركيزها فى أيدي مجموعة قليلة من الافراد ، فعندما نتحدث عن التنظيم ، لابد وأن نتحدث بالضرورة عن الأوليجاركية ، (١١) • ويعتبر ميشيلز ان ذلك يعد بمثابة قانون عام يحكم السلوك التنظيمى أيا كان ، واطلق على هذا القانون « القانون العام للأوليجاركية » ، ودلل على صحته من خلال دراسة تنظيمات الأحزاب الاشتراكية فى فترة ما قبل الحرب وخاصة الحزب الاشتراكى الألماني • وأكد أن التنظيم الحزبى ما هو الا قوة أوليجاركية يتم تأسيسها على أساس ديمقراطى ، وكأن الديموقراطية هنا ليست الا مقولة خيالية أو مثل أعلى • لا يمكن أن يتحقق طالما أنها تؤدى الى حكم القلة •

R. Michels, *Political Parties*, The Free Press, Copyright, (١١)
1962, p. 365.

ويمكن أن يفسر رأى ميشيلز هنا من زوايتين • الأولى : أن تشاؤمه بصدد الديمقراطية وتأكيدده على حتمية القانون الحديدي للأوليغاركية قد يفهم على أنه تصوير لأسلوب التحكم الذى يقوم على القهر سواء فى ديمقراطيات أوروبا الغربية ، أو فى النظم الاشتراكية الشرقية • والثانية : أن هذا التشاؤم ، فضلا عن نقده للأحزاب الاشتراكية قد يفهم على أنه محاولة لتأكيد الفكرة التى مؤداها أن النظم الاشتراكية التى تنبأ بها ماركس لن تؤدى مطلقا الى اعطاء مزيد من المشاركة الديمقراطية للجماهير ، أو الى مزيد من العدالة الاجتماعية ، وإنما سوف تنتهى حتما الى الحكم القائم على انطغان • ولا شك أن التفسيرين متناقضان ، ولكنهما يضعان ميشيلز جنبا الى جذب مع بارينو وموسكا فى ابتعادهما عن الصياغة الماركسية واقتربهما منها فى نفس الوقت •

ولم أقصد من هذا العرض السريع لآراء علماء الصفوة الكلاسيكيين أن أؤكد على مظاهر الالتقاء بينهم وبين الماركسية ، فربما يحتاج ذلك الى بحث مستقل ، فضلا عن أن فكرة الالتقاء ذاتها ما هى الا محض افتراض • وإنما قصدت أن أؤكد على أن الفهم المتضارب ، والتفسيرات المختلفة لأعمال العلماء الكلاسيكيين - سواء من ينتمون الى التيار الماركسى أو الى تيار مغاير - هى التى أدت بمفهوم الصفوة الى أن يصبح مفهوما محوريا فى التحليل السوسيولوجى ، مثله كمثل مفهوم الطبقة الحاكمة تماما ، وهى التى شكلت الحوار الذى دار حول المفهومين فى التراث المعاصر • وفى الوقت الذى تعرض فيه مفهوم الطبقة الحاكمة لانتقادات عديدة (١٢) ، لجأ بعض العلماء الماركسيين الى استخدام مفهوم الصفوة ، وأصبح المفهوم يدخل ضمن تفسيرات جديدة

(١٢) انظر حول هذه الانتقادات :

ت•ب• بوترمور ، **الطبقات فى المجتمع الحديث** ، ترجمة محمد الجومرى وآخرين ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٧٣ وما بعدها ، السيد الحسينى ، **علم الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضايا** ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٣ - ٢٥ ، وانظر أيضا مقال ريمون آرون **السابق الإشارة اليه** ، ص ٦ وما بعدها ، وقد أخضع آرون كلا من مفهوم الطبقة الحاكمة ومفهوم الصفوة الحاكمة للنقد •

للماركسية • وقد ترتب على ذلك أن أصبحت نظرية ماركس نفسها تفسر على أنها نظرية للصفوة من جانب العلماء الذين لا ينتمون الى التيارات الماركسي • وقد دفع ذلك بعضهم الى محاولة التخلي كلية عن مفهوم الصفوة، والاهتمام بدراسة بناء القوة من منظور ديمقراطي ، غير أنهم لم ينجحوا في التخلي عن مفهوم الصفوة ، وأصبحت نظرياتهم تفسر على أنها نظريات عن الصفوة أو الصفوات اديمقراطية • ولا بد أن يؤدي هذا الى محاولات لصياغات تاليفية تحاول أن تستفيد من كل الآراء المطروحة على بساط المناقشة النظرية والبحث الامبيريقى • وكان من نتيجة ذلك كله أن أصبح مفهوم الصفوة مفهوما محوريا لا يمكن الحديث عن بناء القوة ، أو التحكم السياسى ، أو اصدار القرارات السياسية دون الاشارة اليه • ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال انه حل محل مفهوم الطبقة ، وانما اصبح التناقض بينهما أقل كثيرا عن ذى قبل ، بل ان الطريق اصبح مفتوحا لصياغات نظرية تستفيد من كلا المفهومين • وسوف يتضح لنا ذلك من خلال الفقرات التالية التى سنتكشف لنا أيضا عن تطور الاتجاهات العامة في التنظير حول البناء السياسى والصفوة وبناء القوة في المجتمعات الديمقراطية الغربية •

ثانيا : الالتقاء بين مفهومي الصفوة والطبقة :

ربما يكون رايت ميلز Wright Mills هو ازل من اوجد هذا التقارب بين مفهومي الصفوة والطبقة ، وذلك من خلال صياغته لمفهوم « صفوة القوة » • كان ميلز يهتم اهتماما بالغا بتحليل نمط بناء القوة في المجتمع الأمريكى في منتصف هذا القرن • ورغم الميول الماركسية التى اتسمت بها أعمال ميلز وحياته الفكرية ، فإنه لم يجد في الصياغة الماركسية حول بناء القوة في المجتمع الراسمالي - والتى اعتقد ميلز أنها تفسر فترة تاريخية فحسب من الفترات التى مر بها هذا المجتمع - تعبيراً كافياً عن نمط القوة السائد في المجتمع الأمريكى في الفترة التاريخية التى يهتم بها (١٢) • وقد

(١٢) كان ميلز يؤمن بمبدأ الخصوصية التاريخية المشقوقة من الماركسية والذى فرق بناء عليه بين الماركسية كنظرية والماركسية كنموذج تحايلى • وبناء على ذلك كانت الماركسية بالنسبة له نموذجا يستخدم كأداة لفهم =

دفعه هذا الى أن يفتقد مفهوم الطبقة الحاكمة من حيث أنه مصطلح اقتصادى لا يستوعب عمليتي التحكم السياسى والعسكرى ، وهما ضربان من التحكم يرتبطان ارتباطا وثيقا بنمط التحكم الاقتصادى الذى يشير الى مفهوم الطبقة الحاكمة . وبتعبير أكثر دقة ، فان ميلز اعتقد أنه لا يجب رد مجالات التحكم والسيطرة المتعددة الى التحكم الاقتصادى ، فالعلاقات بين مجالات التحكم والسيطرة هى علاقات تدعيم متبادل أكثر من كونها علاقات محكومة بالتحتمية الاقتصادية . وبناء على هذا فان الجماعة السياسية التى تتربع على القمة ، وتتحكم فى أجهزة الدولة وفى اصدار القرارات السياسية التاريخية ليست جماعة اقتصادية بالضرورة ، طالما أنها تضم بين أعضائها عناصر لا تنأتى الى مركز السلطة والسيطرة من خلال تحكمها فى علاقات اقتصادية . ومن هذا المنطلق استشعر ميلز أهمية البحث عن مفهوم جديد أكثر كفاءة فى وصف وتفسير بناء القوة فى المجتمع الأمريكى ، فى الفترة التاريخية التى عاش فيها ميلز . وكان هذا المفهوم هو « صفوة القوة » .

اعتقد ميلز ان هذا المفهوم « يترك السؤال المتعلق بالتحتمية الاقتصادية مفتوحا أمام الاختبار الامبيريقى ، وكذا مشكلة الوزن النسبى للطبقات الاقتصادية فى دوائرها العليا . واذا ما أعطينا النظام السياسى والمؤسسة العسكرية مكانهما الصحيح بجانب النسق الاقتصادى ، فانه يترتب على ذلك ضرورة رؤية مفهومنا عن الدوائر العليا فى المجتمع الرأسمالى على أنه أكثر تعقيدا من مفهوم الطبقة الحاكمة البسيط الذى صاغه ماركس ، وكذلك اشياغات التى قدمها ماركسيون فيما بعد » (١٤) . واذا كان مفهوم صفوة

= الواقع دون أن تفرض على هذا الواقع كمنظرة عامة ، فالماركسية من حيث كونها نظرية لا ترتبط الا بمجتمع تاريخى معين . وفى ضوء هذا الفهم أعاد ميلز صياغة المفهوم الماركسى عن بناء القوة . انظر :
G.W. Mills, *The Marxists*, Penguin Books, 1962,
pp. 38—103.

وقد سبق مؤلف هذا الكتاب أن عالج هذه الآراء وغيرها لميلز فى دراسته السابق الإشارة إليها بعنوان علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية .

C. W. Mills, 1962, op. cit., p. 116.

(١٤)

القوة يمثل تجاوزا لمفهوم « الطبقة الحاكمة » فإنه يمثل تجاوزا لمفهوم « الصفوة الحاكمة » أيضا . حقيقة أن ميز قد عرف « صفوة القوة » بشكل يجعله اقرب الى مفهوم الصفوة الحاكمة عند باريتو أو الطبقة الحاكمة عند موسكا (١٥) . ولكن ذلك لا يعنى أنه صياغة جديدة لمضمون مفهوم الصفوة بمعناه الكلاسيكى . ويبدو أن ميز قد استفاد من هذه الصياغة الكلاسيكية في رؤية مصادر أخرى للتحكم غير تلك القائمة على أسس اقتصادية ، كالتحكم السياسى والعسكرى ، وهما ضربان أساسيان للتحكم يستوعبهما مفهوم « صفوة القوة » الى جانب التحكم الاقتصادى .

وجوهر مفهوم « صفوة القوة » هو تعدد مصادر القوة في المجتمع ، غير أن تعدد هذه المصادر لا يؤدي الى توزيع القوة في المجتمع ، أو حتى الى تكوين صفوات متعددة ، وإنما يؤدي الى وجود صفوة واحدة قوية ، متعددة الاسس ولكنها مترابطة البنيان . وتكمن مصادر القوة المتعددة في البناء التنظيمي للمجتمع . فكبار رجال السياسة ممن يشرفون على أجهزة الدولة ، وكبار أصحاب الشركات ، وكبار القادة العسكريين هم الذين يشكلون « صفوة القوة » ، وهم يستمدون قوتهم من المؤسسات أو النظم Institutions السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يتحكمون فيها ، وهي وسائلهم الى القوة (١٦) . ولا يعنى تعدد مصادر القوة بهذا الشكل أن هذه الجماعات لا ترتبط فيما بينها برباط وثيق . فهناك شبه اتفاق بين أعضائها على السياسات العامة ، والقيم . كما أنهم يتبادلون الأدوار في المراكز العليا ، أو يمارسون أدوارا متعددة بحيث تبدو العملية برمتها وكأنهم يتبادلون الأدوار فيما بينهم (١٧) . فأعضاء الصفوة يخلقون فيما بينهم اتفاقا عاما ، وقنوات دقيقة للاتصال ،

(١٥) كتب ميز يقول « تتكون صفوة القوة من الافراد الذين تمكنهم أوضاعهم من أن يتجاوزوا الحياة العادية للأفراد العاديين ، وهم أولئك الافراد الذين يشغلون أوضاعا تخول لهم اصدار قرارات ذات آثار صامة » .
انظر :

C.W. Mills, *The Power Elite*, Oxford University Press

1956, pp. 3— 4.

Ibid., p. 5

(١٦)

Ibid., p. 288.

(١٧)

وتبادل المصالح . وهم يشكلون أقلية تعيش في الدوائر العليا ، لتصدر قرارات سياسية تمس حياة جماهير غفيرة من الناس يحكم سلوكها العزلة واللامبالاة ، اللتان تنتجان لا من قصور لدى الجماهير ذاتها ، وانما من فرط التحكم والاستغلال اللذين تمارسهما صفوة القوة .

ولعل أهم الاسهامات التي قدمها مفهوم « صفوة القوة » ، انه أوجد حلقة وصل بين تراث الرواد بصفة عامة ، فظهرت صفوة القوة وكانت طبقة حاكمة من نوع جديد . انها طبقة حاكمة فرضتها لحظة معينة من تحولات تطور النسق الرأسمالي الذي أبدع من اساليب التحكم ما يتجاوز أسسه الاقتصادية ، فهي طبقة حاكمة لا تستند فقط الى امتصاص فائض قيمة من طبقة عاملة ، مع خلق الاطار السياسي لضمان استمرار ذلك ، وانما تستند أيضا الى ربط نفسها ربطا وثيقا بالفتات الأخرى التي أنتجها النمو الليبروقراطي والنظامي للمجتمع الرأسمالي ، وتحوله الى مجتمع جماهيري لا يعرف الاستقطاب الطبقي الذي تحدث عنه ماركس . وبنفس الطريقة ، ظهرت صفوة القوة وكانت صفوة حاكمة من نوع جديد ، لا يقوم سلوكها على المكر والخداع ، ولا على التنظيم الدقيق فقط ، وانما يستند سلوكها أيضا الى السيطرة التي تمارسها على المؤسسات في مجتمع « مؤسسات » . وفي ضوء هذا الفهم جاءت صياغة ميلز على درجة كبيرة من الدقة في الربط بين صياغة ماركس وصياغة علماء الصفوة الاوائل . وكان أهم ما ترتب على هذه الصياغة الجديدة ، أن مفهوم الصفوة ذاته أصبح يحمل مضامين راديكالية ، وأصبح أكثر اقترابا من مفهوم الطبقة عن أي وقت مضى .

ولقد دفعت الصياغة التي قدمها ميلز الكثير من الباحثين الى رؤية بناء القوة وبناء الدولة في المجتمع الرأسمالي من منظور خلق توافق شبه مكتمل بين مفهوم الطبقة ومفهوم الصفوة . ونعرض هنا لأهم دراستين ساهمتا في تحقيق هذا التوافق .

الدراسة الأولى هي دراسة دومهوف Domhoff المنونة « من يحكم

أمريكا ، (١٨) *Who Rules America* بدأ دومهوف بدراسة الطبقة العليا التي تتكون من رجال الأعمال ، وهي جماعة صغيرة الحجم نسبيا تتحكم في الاقتصاد الأمريكي . وأطلق على هذه الجماعة « الطبقة الحاكمة » ، وهي تلك الفئة من انفس التي تحظى بنصيب الأسد من دخل المجتمع وثروته ، والتي يتحكم أعضاؤها في مؤسسات المجتمع ، وفي عضوية الجماعات التي تصدر القرارات السياسية الأساسية (١٩) . ويتربط على هذه السيطرة أن تسيطر هذه الطبقة على النظام السياسي وعلى الادارة التنفيذية للحكومة الفيدرالية ، وأن تمارس رقابة على الجيش والمخابرات المتمثلة في وكالة المخابرات الأمريكية CIA ومكتب المخابرات الفيدرالي FBI ، وعلى الحكومات المحلية في الولايات .

وحاول دومهوف أن يربط مفهوم الطبقة الحاكمة ، بهذه الصياغة ، بمفهوم صفوة القوة . فمثل الأخيرة تتكون من كبار الموظفين في الدوائر العليا من مؤسسات المجتمع التي تسيطر عليها الطبقة الحاكمة، وينتمي بعض أعضاء صفوة القوة ، إلى الطبقة الحاكمة ، أما البعض الآخر الذي لا ينتمي إلى الطبقة الحاكمة فإنه ينحدر منها . وتعمل صفوة القوة دائما على خدمة مصالح الطبقة العليا المسيطرة (٢٠) .

ويتضح من هذه الصياغة تأثير دومهوف بكل من ماركس وميلز . فحديثه عن الطبقة الحاكمة يتفق إلى حد كبير مع الخط العام للتحليل الماركسي ، غير أنه أكد على أن الأسلوب الذي تتبعه هذه الطبقة في السيطرة على مقدرات المجتمع ينتج صفوة قوة تتكون من القادة العسكريين ورجال السياسة والبيروقراطيين ، وتنحدر أساسا من الطبقة الحاكمة ، وتدور في فلكها . ويمكن الفرق بين دومهوف وميلز في أن ميلز حاول أن يحفظ قدرا من التوازن

G.W. Domhoff, *Who Rules America*, Prentice-Hall, (١٨)
Inc., New Jersey, 1967.

Ibid., p. 142. (١٩)

Ibid., p. 144. (٢٠)

بين رجال الأعمال (الطبقة الحاكمة في صياغة دوميوف) وكبار الموظفين من السياسة والقادة العسكريين ، بحيث بدت كل هذه الجماعات على عدم المساواة في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية ، وبالتالي في القوة التي تتمتع بها . أما دوميوف فقد حاول أن يعزل طبقة رجال الأعمال ويسمها بأنها طبقة حاكمة ، وأن يقتصر مفهوم صفوة القوة على قادة المؤسسات التي تعمل لتحقيق مصالح هذه الطبقة الحاكمة . غير أنهما يشتركان في الرأي الذي مؤداه أن كل هذه الجماعات لها مصالح واحدة ، وهي تعمل - من خلال موافقها - على صياغة هذه المصالح والمحافظة عليها . على أن الأهم من ذلك كله أن الصياغة التي قدمها دوميوف تشير بدليل قاطع الى تطور عام في استخدام مفهوم الصفوة ، الذي أصبح الآن يقوم جنباً الى جنب مع مفهوم الطبقة في تحليل بناء القوة في المجتمع . بل ان المفهومين كادا أن يكرنا وجهين لعملة واحدة .

ولقد اتضح ذلك بجلاء في الدراسة الثانية التي كتبها عالم الاجتماع البريطاني الشهير رالف ميلباندي Miliband (٢١) . وتدور هذه الدراسة حول الدولة في المجتمع الرأسمالي من وجهة نظر ماركسية . ورغم ذلك فقد حاول ميلباندي أن يستخدم مفهوم الصفوة في وصف الجماعات السياسية التي تسيطر على أجهزة الدولة في المجتمع الرأسمالي، والتي ترتبط برباط وثيق بالطبقة الحاكمة إن لم تكن جزءاً منها ، بل انه استخدم مفهوم الصفوة لوصف الجماعات المكونة للطبقة الحاكمة نفسها (٢٢) . بدأ ميلباندي بالتساؤل عما اذا كانت توجد بالمجتمعات الغربية طبقة اقتصادية مهيمنة ؟ أم أن هذه الطبقة ليس لها وجود ؟ وتوصل - في اجابته على هذا السؤال - الى انه توجد بالفعل

R. Miliband, *The State in Capitalist Society*, Wein- (٢١)
denfeld and Nicolson, First published, 1969, 2nd Ed.
1972.

(٢٢) قصد ميلباندي بهذه الدراسة أن يدخل في حوار عميق مع النظرية التعددية الديمقراطية ، التي سأتعرض لها في الفترة القادمة من هذا الفصل . ويمثل استخدامه لمفهوم الصفوة محاولة للرد على هذه النظرية التي حاول أصحابها - كما يقول ميلباندي - أن يتحدوا الصياغة الماركسية .

طبقة صغيرة الحجم تستحوذ على نصيب الأسد من الملكية ، ونحصل على نصيب الأسد من الدخل القومى سواء من الملكية أو من السيطرة على الملكية (٢٣) . وأطلق ميلياذد على هذه الجماعة الطبقة الاقتصادية أو الطبقة المسيطرة *Dominant class* . وحاول مياياند أن يصف هذه الطبقة المسيطرة بطريق آخر عندما أطلق عليها الصفوات الاقتصادية *economic elites* فإطبقة المسيطرة تتكون من عديد من الصفوات الاقتصادية . ولكن هذا التعدد بين جماعات الصفوة المكونة لهذه الطبقة لا يعنى أنها منقسمة على نفسها ، بل أنها تتجمع فى طبقة واحدة مسيطرة يتحقق بينها أعلى درجات التضامن والاتساق (٢٤) . وهذه الطبقة - الصفوات - لا تسيطر على الاقتصاد فحسب وإنما تسيطر أيضا على القوة السياسية من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة ووسائل اتخاذ القرارات السياسية .

وتتكون الدولة من العلاقات المتبادلة بين ست مؤسسات رئيسية : الحكومة ، والادارة ، وانجيش ، والجوليس ، والمؤسسات القضائية ، والحكومات المحلية ، والهيئات البرلمانية . ويكون المسيطرون على هذه المؤسسات ما أسماه ميلياذد « صفوة الدولة » . وينحدر أعضاء هذه الصفوة من الطبقة المسيطرة أو الصفوات الاقتصادية . فتلك الأخيرة تسيطر على أجهزة الدولة وتسخر صفوة أخرى للإشراف عليها . وتدعم الطبقة المسيطرة - الصفوات الاقتصادية - قبضتها على أجهزة الدولة من خلال خلق الاطار التشريعى الذى من خلاله يتم ارقام « الطبقات الخاضعة ، والطبقات الوسطى على قبول النظام الاجتماعى العام ، وعلى تحديد مطالبها ورغباتها فى اطار هذا النظام وحدوده . وتهدف هذه العملية الى خلق سيطرة عامة *hegemony* أو الى خلق نوع من أنواع تشكييل فكر الجماهير *massive indoctrination* تلعب فيها الدولة نفسها دورا أساسيا من خلال تدخلها المستمر فى المخافسة السياسية والأيدولوجية ، ومن خلال القهر الذى تمارسه على بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية . ومن الوسائل التى تستعين بها الدولة - الطبقة -

Ibid., p. 26.

(٢٣)

Ibid., pp. 47-48.

(٢٤)

في خلق هذه المذهب الفكرية العامة ، وسائل الاتصال الجماهيري ، والمؤسسات التعليمية والجامعات . (المرجع السابق ، ص ص ١٨١ - ١٨٢) .

والجديد في صياغة ميلياند أنه نجح نجاحا كبيرا في أن يستخدم مفهوم الصفوة نفس استخدامه لمفهوم الطبقة المسيطرة بحيث أصبح المفهوم وجهين لعملة واحدة . ورغم الهجوم الذي تعرض له ميلياند من جانب الباحثين الماركسيين المتزمين بالابستومولوجية الماركسية في تحليل المجتمع الرأسمالي المعاصر (٢٥) ، إلا أن محاولته قد تركت تأثيرا كبيرا في دحض النظرية التعددية في تحليل بناء القوة في المجتمع الغربي ، ووضع أساس جديد للالتقاء بين مفهومي الصفوة والطبقة . فقد ذهب ميلياند في رده على بولانتازاس الى القول بأن توضيح مظاهر القصور في النظرية التعددية الديمقراطية يتطلب استخدام منهج امبيريقى ، وأن الواقع المحسوس الذي تحاول النظرية التعددية من خلال فكرة الصفوات المتعددة أن تخفيه ، لا يمكن فهمه الا اذا تم رد مفهوم

(٢٥) في حوار بين ميلياند وعالم الاجتماع الفرنسى بولانتازاس Poulantazas اتهم هذا الاخير ميلياند بأنه ينتقد النظرية التعددية الديمقراطية في الوقت الذي يضع نفسه على أرضها عندما يستخدم مفهوم الصفوة، ودعم بولانتازاس راية هذا بالقول بأن الذي يصف حقائق واقعية يجب عليه أن يوضح المبادئ الابستومولوجية التي تحكم معالجته لهذه الحقائق وبناء على ذلك فاننا لا نستطيع أن نفهم مفهوم الطبقة الحاكمة الا اذا رفضنا مفهوم الصفوة رفضاً . انظر :

Nicos Poulantazas, «The Problem of Capitalist State»,
N.L.R. No. 58. Nov-Dec. 1969, pp. 67—78.

وتتفق وجهة نظر بولانتازاس هذه مع ما هو سائد في المدرسة الفرنسية بزعمامة التوسير Althusser والتي تراجع النظرية الماركسية مع الالتزام الشديد بمبادئها الابستومولوجية . ولقد اتضح ذلك في دراسة بولانتازاس عن « القوة السياسية والطبقات الاجتماعية » ،

Nicos Poulantazas, *Political Power and Social Classes*,
trans by Tomothy O'Hagan, verso, 1978.

الصفوة على أولئك الذين يستخدمونه لأغراض تبريرية ، وذلك عن طريق ربطه بمفهوم الطبقة الحاكمة أو الطبقة المسيطرة (٢٦) .

وعكذا انتهى الطريق الذي بدأه رايت ميلز بتقديم مفهوم « صفوة القوة » ، انتهى الى احتمال قيام النقاء بين مفهومي الصفوة والطبقة الحاكمة ، وأصبح كل منهما أداة على نفس القدر من الأهمية . وكما أشرنا من قبل فان الخطوة التي بدأها ميلز قد دفعت أنصار نظرية التعددية الديمقراطية الى الدخول في حوار نقدي مع مفهوم الصفوة نفسه ، غير أنهم لم يستطيعوا التخلي عنه كلية فقدموا مفهوم « الصفوات المتعددة » الذي استهدف ميلياند بكتابه عن « الدولة في المجتمع الرأسمالي » ، حظه ورفضه ، مقدا تصوره عن الصفوة من منظور آخر . ولا شك أن هذه الصورة سوف تكتمل اذا ما عرضنا للنظرية التعددية الديمقراطية في رؤيتها لبناء القوة في المجتمع الديمقراطي . وهذا موضوع الفقرة القادمة .

ثالثا : التعددية ومحاولة التخلي عن مفهوم الصفوة :

أثار الفهم الجديد الذي قدمه رايت ميلز لمفهوم الصفوة قلقا لدى الباحثين في موضوع بناء القوة ممن تأثروا بالاتجاه الوظيفي المسيطر في علم الاجتماع ، والذين ينظرون الى بناء القوة على أنه بناء وظيفي يمكن النسق الاجتماعي من تحقيق درجة عالية من الكفاءة والتوازن ، أو أنه أحد الوسائل التي تمكن النسق من تحقيق أهدافه العليا ، تلك الأهداف التي تتعلق بمصالح كل الافراد والجماعات في المجتمع ، بصرف النظر عن المواقع التي يشغلونها في التدرج الاجتماعي القائم . ومن الطبيعي أن يحاول المتأثرون بهذا الاتجاه

R. Miliband, «The Capitalist State : A Reply to Nicos Poulantzas», N.R.L. No. 59, Jan-Feb., 1970, pp. 53-60. (٢٦)

وتكتشف وجهة نظر ميلياند هذه عن أسنوب منهجي في النقد يقوم على فكرة رد المفهوم على أصحابه في صياغة جديدة تقوم على حقائق واقعية ، يحاول المفهوم في الصياغة المتقدمة أن يطمسها ويحجبها . فقد استخدم ميلياند مفهوم « الصفوات المتعددة » ، في صياغة جديدة وردده على أصحابه بحيث بدت صياغتهم زائفة الى حد كبير .

إن يبتعدوا عن مفهوم الصفوة طالما أنه أصبح يشير الى نمط القوة المفروضة على الجماهير فرضا . وكان على هؤلاء أن يدخلوا في حوار مع مفهوم الصفوة، في سبيلهم نحو رؤية تعددية لبناء القوة في المجتمع ، تركز على انتشار القوة بين جماعات متعددة وترفض فكرة تركيز القوة في أيدي قلة قليلة من الامراء .
رفضاً تاماً (٢٧) .

وتزعم هذا الفهم عالم الاجتماع والسياسة الامريكى روبرت دال وجماعة من أتباعه في سلسلة من الدراسات أجريت في مدينة نيوهافن . ولكن قبل إجراء دراسة نيوهافن التي أرست دعائم الاتجاه للتعددي في فهم بناء القوة ، كتب دال مقالين انتقد فيهما بحدة مفهوم الصفوة الحاكمة (٢٨) . ذهب دال الى القول بأنه اذا كان الفرض الكامن خلف مفهوم الصفوة يؤكد على وجود

(٢٧) اتضح ذلك بجلاء - ولأول مرة - في عرض تالكوت بارسونز لكتاب رايت ميلز عن « صفوة القوة » ، حيث هاجم بارسونز وجهة نظر ميلز لأنها تفترض مفهوما صفريا zero-sum للقوة يؤكد على استحواذ جماعة فقط على القوة وحرمان المجموع منها . وكتب بارسونز منتقدا ميلز يقول « . القوة بالنسبة لميلز لا تؤدي الى تسهيل أداء وظيفة المجتمع كنسق ، وبالنيابة عنه ، وإنما تفسر على أنها أداة تحقق من خلالها جماعة معينة واحدة وهي الجماعة التي تستحوذ على القوة ، ما ترغب فيه مع منع الجماعات الأخرى من تحقيق رغباتها ، . وبناء على ذلك يفهم بارسونز القوة على أنها شيء ينتشر في كل أرجاء المجتمع كالنقود تماما ، وهي ترتبط بوظيفة تحقيق الهدف التي يؤديها النسق السياسي . انظر عرض بارسونز لكتاب ميلز الذي أعيد نشره عام ١٩٦٠

T. Parsons, «The Distribution of Power in American Society», in T. Parsons, *Structure and Process in Industrial Societies*, Glencoe, 1960, pp. 199-225.

R. Dahl, «The Concept of Power, B.S. Vol. 2, July, (٢٨) 1957, Reprinted in R. Bell et al (eds.) *Political Power, «A Critique of The Ruling Elite Model» A.P.S.R. Vol. LII, No. 2, June, 1958, pp. 463—9.*

جماعة من الافراد يمارسون تأثيرا على فاعلية الآخرين داخل النسق ، فانه من أجل اختبار هذا الفرض لابد أن :

(أ) نحدد المجال الذى تمارس فيه القوة • فقولنا أن ايمتلك قوة اكثر من (ب) قول غامض طالما أنه لا يحدد المجال الذى تظهر فيه قوة (أ) •

(ب) تحديد الفروق في درجة التأثير النسبى للفاعلين الذين يقومون بأفعال متماثلة تجاه الجماعة التى يؤثرون عليها • وطالما أن هناك اجماع بين الجماعة على هذا التأثير النسبى ، فان معنى ذلك أنه لا توجد صفوة حاكمة •

ويذهب دال لى أن نظريات الصفوة قد فشلت في اختبار فرضها الأساسى ، وظهر لديها خلط واضح بين الصفوة الحاكمة وبين الجماعة التى تمتلك قدرة عالية للضبط أو الضغط ، أو بين الصفوة الحاكمة ، وبين الجماعة التى تمتلك تأثيرا أكبر من غيرها داخل النسق السياسى • وفى مقابل ذلك يقترح دال اختبارا لنظرية الصفوة ، يعتقد أنه أفضل من غيره لأنه أبرز درجة التأثير النسبى للجماعات المختلفة في نطاق الممارسة السياسية • ويتقوم هذا الاختبار على دراسة درجة تأثير الجماعات السياسية على القرارات السياسية • وكتب دال في هذا الصدد يقول : « • • لا يستطيع أى باحث أن يجزم بالقول بأنه حدد سيطرة جماعة معينة في مجتمع محلى أو في أمة بأسرها دون أن يبني تحليله على فحص واع لمجموعة كبيرة من القرارات بحيث تمثل هذه القرارات مجموع القرارات التى اتخذت داخل النسق السياسى أو على الأقل عينة منها » (٢٩) • فإذا ما اكتشف الباحث أن رأى الصفوة هو الذى ساد في هذه القرارات ، فان وجود هذه الصفوة أمر ممكن ، أما إذا لم يجد تأثيرا لجماعة بعينها ، فان وجود الصفوة في هذه الحالة يعتبر أمرا زائفا •

والمحقق أن هذا الرأى لا يكشف عن رغبة في اثبات وجود الصفوة • وإنما هو محاولة لوضع أساس لرفض فكرة الصفوة بآدى، ذى بدء • ولقد

R. Dahl, 1958, op. cit., p. 466.

اتضح ذلك من دراسة دال عن بناء القوة في مدينة نيوهافن (٢٠) ، والتي أكد من خلالها انه عن طريق فحص عدد كبير من القرارات السياسية التي اتخذت في هذا المجتمع المحلى ظهر أن القوة لا تتركز في أيدي جماعة بعينها ، وإنما تتعدد درجة التأثير النسبي للجماعات المختلفة باختلاف درجة تأثيرها في هذه القرارات . وسنعرض فيما يلي الى النتائج التي توصل اليها دال بشأن بناء القوة (٢١) :

(أ) القوة تتوزع على جماعات متعددة ، ولا تتركز في أيدي جماعة واحدة بحال من الأحوال . وتتضمن التعددية هنا الفكرة التي مؤداها أنه لا توجد حقيقة مطلقة واحدة ، وأن كل فاعل يلعب أكثر من دور في وقت واحد ، وأن هناك دائما علاقات متقاطعة متعددة بين العناصر بحيث لا تمثل احداها موقعا متميزا عن الأخرى . ويترتب على ذلك ألا تتحكم جماعة واحدة في القوة ، وإنما تتوزع تلك الأخيرة في المجتمع برمته من القاعدة الى القمة . وقد لخص نيلسون بولسبي Nilson Polsby هذه الفكرة عندما ذهب الى أن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها الاتجاه التعددي في دراسة بناء القوة هي أنه لا يمكن التوصل الى مقولات محددة بشأن توزيع القوة في المجتمع المحلى (٢٢) . ويعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نحدد معالم القوة بشكل قاطع . ذلك أن كل فرد في المجتمع يمتلك شيئا منها ، وهي تنتشر في العلاقات اليومية (في علاقة رجل البوليس بالجماهير ، وفي علاقة المدرس بالتلميذ ، وفي علاقة الأب بابنه . . الخ) (٢٢) .

R. Dahl, *Who Governs ?*, Yale University Press, New Haven, 1961. (٣٠)

(٣١) تمت صياغة هذه النتائج من خلال قراءة لدراسة دال عن مدينة نيوهافن (المرجع السابق مباشرة) ، مع الاستشهاد باقتباسات من أعمال دال الأخرى ، أو من أعمال مساعديه ، وسيتم الإشارة الى كل في حينه .
N. Polsby, *Community Power and Political Theory*, (٣٢)
Yale University Press, New Haven, 1963, 10th printing, 1974, p. 1113.

R. Dahl, 1957, *op. cit.*, p. 80. (٣٣)

(ب) أن هذا التوزيع التعددي للقوة ناتج عن التغيرات البنيائية التي طرأت على المجتمع الأمريكي . فقد تحول هذا المجتمع من حكم الأقلية الى حكم الاكثورية ، واصبح توزيع القوة داخله أكثر عدلة عن ذي قبل . وقد خصص دال الجزء الأول من دراسته لتحديد معالم هذا التحول . فقد كانت نيويورك قبل عام ١٨٤٠ تحكم من خلال صفة تحولات بالتدرج الى جماعات متعددة . وهكذا ، تحول النسق السياسي خلال قرن من الزمان من نسق سياسي تسيطر عليه جماعة مترابطة من القادة الى نسق تتحكم فيه مجموعات مختلفة من القادة (٢٤) . ويعنى هذا أن البناء الاجتماعي قد تحول نحو مزيد من التوزيع العادل للموارد ، وحتى لو وجدت بعض مظاهر عدم المساواة فانها منتشرة ومشتتة وغير مركزة في قطاع واحد .

(ج) تتبدى القوة في التأثير على القرارات . فكلما زادت قدرة الفرد على التأثير في القرارات السياسية كلما زادت قوته . وتتضمن هذه الصياغة القول بأن لكل فاعل مصادر قوة ، وأنه يستطيع أن يكون قويا بحق لو نجح في استخدام ما يمتلكه من مصادر في التأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية . كما تتضمن الصياغة أيضا فكرة المنافسة ، فهناك عدد كبير من الجماعات المتنافسة ، ولكل واحدة من هذه الجماعات تأثير مباشر أو غير مباشر على مسألة من المسائل المطروحة على المسرح السياسي ، غير أن كمية ودرجة التأثير تختلف من جماعة الى أخرى ، وتتشكل الكمية النهائية للقوة من خلال الصراع الديمقراطي . ويمكن أن نتعرف في هذا الصراع الديمقراطي على ثلاث جماعات أساسية : الناخبون وهم يمارسون تأثيرا غير مباشر من خلال مشاركتهم في عملية الانتخابات ، والقادة وهم ينقسمون الى جماعات مختلفة حسب درجة تأثير كل جماعة على القرارات السياسية ، وهم يمارسون تأثيرا مباشرا . وأخيرا يأتي شبه القادة في مكان وسط بين الناخبين وبين القادة (٢٥) .

R. Dahl, 1961, op. cit., p. 85.

(٢٤)

R. Dahl, 1961, op. cit. pp. 163—164.

(٢٥)

(د) تمارس الجماعات المختلفة تأثيرات مختلفة في نطاقات محدودة .
 فلكل جماعة مركز ثقل في مجال معين . فضلا عن هذا فان الجماعة التي لها
 مركز ثقل في مجال معين ينحدر أفرادها من أصول اجتماعية متشابهة ، تختلف
 عن الأصول الاجتماعية للجماعات الأخرى التي تمارس تأثيرات في مجالات
 أخرى . ويبدو الأمر هنا وكأن هناك تخصصا في التأثير . فالأفراد الذين
 يمارسون تأثيرا في مجال معين لا يستطيعون أن يمارسوا ذات التأثير في
 مجال آخر (٢٦) . والسؤال الذي يطفو الى الذهن هنا هو : كيف تتجمع هذه
 الافعال المتفرقة أو بالأحرى مجالات التأثير المتفرقة لتخلق ضربا من التكامل
 في عملية صنع القرارات ؟ ليس هناك نمط طرازى لهذا التكامل من المنظور
 التعددى ، وإنما يختلف نمط التكامل من مسألة الى أخرى . وأهم سمات
 هذا التكامل انه دينامى يتغير بتغير الجماعات المتنافسة والمسائل
 المطروحة (٢٧) . ويولد النسق ككل تكاملا خاصا به . وينتج الاستقرار
 والتكامل داخل النسق ككل من خلال الأساليب التي توزع بها المصادر
 وتستخدم في النسق التعددى . فهذه الأساليب تمنع أى قائد مهما كان موهوبا
 من أن يستقل وحده بالتحكم في النسق . هذا فضلا عن أن مبادئ الديمقراطية
 والعدالة والاتفاق العام الذى يخلق في المجتمع حول هذه المبادئ ، تعمل على
 تحقيق الاستقرار .

والمثال لهذه النتائج يجد أنها تحاول أن تناهض فكرة الصفوة وتقدم
 أساسا جديدا لدراسة بناء القوة على ما ذهب دال في مقالیه السابق الإشارة
 اليهما . وتبدو هذه النتائج وكأنها محاولة مقصودة لرفض الارتباط الذى
 يمكن أن يقوم بين بناء القوة وبين البناء الاقتصادى للمجتمع (٢٨) ، فأحد
 الإنكار الأساسية التى تطورت من خلال دراسة نيوهافن أن القادة الذين

Ibid., p. 169. (٢٦)

Ibid., p. 189. (٢٧)

(٢٨) ربما يكون ماكس فيبر هو الذى بدأ هذه المحاولة عندما فرق بين الطبقة
 التى تقوم على أساس اقتصادى ، وبين المكانة التى تقوم على الاشتراك
 في مستوى واحد للهيئة ، وبين الحزب الذى اعتبره مصدرا للقوة منفصلا
 عن كل من المكانة والطبقة . فالحزب عنده هو « نمط تجميعى للعلاقة =

يؤثرون في مجالات معينة لا ينحدرون من شريحة اجتماعية واحدة متجانسة داخل المجتمع وفضلا عن هذا لا تستطيع أى جماعة اقتصادية أو اجتماعية أن تحقق لنفسها مصالح خاصة أثناء عملية اصدار القرارات . وعندما كتب دال دراسته وضع في أحد فصولها خمسة فروض أساسية يؤكد أحدها على التكامل المستتر Covert بين الاغنياء (٢٩) . ولكن دال استبعد هذا الفرض منذ اللحظة الاولى عندما كتب في الصفحة التالية مباشرة يقول «أعتقد أن البيانات التي قدمت في الفصول السابقة كافية لضمان رفض الفرض الذي يقرر أن هذا النمط (من التكامل) موجود في مدينة نيوهافن ، وبالرغم من أن بعض المشتركين في دراسة نيوهافن قد أكدوا على بعض مصادر القوة ومن بينها النقود ، والأرصدة ، إلا أنهم ابتعدوا عن اعتبار أى من هذه المصادر ذى أهمية في عملية اتخاذ القرار وهي المجال الذي تمارس فيه القوة . فاستخدام أى من هذه المصادر يعتمد على طبيعة المسألة ، وعلى مهارة الفاعل في استخدام المصدر المتاح له . وفي هذا الصدد أكد بولسبي أن مؤسسة من مؤسسات أصحاب الملايين قد لا تنجح في أن تجعل ملايينها تؤثر على عملية اصدار القرار في المجتمع المحلى ، حتى لو كان هذا القرار حيويا بالنسبة لهذه المؤسسة (٤٠) .

ولكن هل نجح دال وأنصاره في تخطي مفهوم الصفوة وفي تقديم صياغة

= الاجتماعية ترتكز العضوية فيه على التعبئة الرسمية الحرة ، والتي تنتج عن نشاط يكرس لتحقيق القوة لقيادة الحزب وذلك من أجل الوصول الى مثال او نموذج مثالى ، أو لتحقيق فوائد مادية لأعضائه النشيطين . ويعنى ذلك أن الفاعل يستطيع أن يحقق القوة السياسية من خلال التنظيم الحزبى الذى يعتبر مستقلا عن علاقات الطبقة وعلاقات المكانة .
انظر :

Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, Trans. and edited by T. Parsons, The Free Press, New York, 1964, pp. 407-424.

R. Dahl, 1961, *op. cit.*, p. 184. (٣٩)

N. Polsby, *op. cit.*, p. 120. (٤٠)

بديلة له . المحقق - وكما أسرت من قبل - أن العلماء الذين اتخذوا من فكرة إصدار القرارات السياسية مجالاً لاختبار نظرية الصفوة ورفضها لم يستطيعوا أن يتخلوا نهائياً عن هذا المفهوم ، وأن كانوا قد حاولوا تجريده من أسسه الاقتصادية التي ارتبطت به في صياغات أخرى . فالذي حدث بعد ظهور دراسة دال عن نيوهافن أنه تم تفسير نتائج الدراسة على أنها تنتهي في التحليل الأخير إلى وجود « صفوات متعددة » *Pulral Elites* بدلا من صفوة واحدة ، بل أن فهم دال وزملائه للطبيعة البشرية ، وللديمقراطية يحتم وجود مثل هذه الصفوات .

يتحدث دال عن الطبيعة البشرية بنفس الطريقة التي يتحدث بها باريتو أو موسكا ، فلقد فرق بين نوعين من الفاعلين : الإنسان المدني *Homo civious* والإنسان السياسي *Homo Politicus* : الإنسان المدني هو الإنسان العادي الذي يغوص في همومه اليومية ولا يصل مطلقاً إلى مجال التأثير السياسي ، فهو ليس حيواناً سياسياً بطبيعته . أما الإنسان السياسي فهو ميال للسياسة بطبيعته ، بل إنه يتمتع ببعض المهارات السياسية الخاصة . ويطلق دال على الأفراد من النوع الأول الشرائح *apolitical strata* ، أما الأفراد من النوع الثاني فيطلق عليهم الشريحة السياسية *Political stratum* وتذكرنا هذه التفرقة -تفرقة باريتو بين الصفوة واللاصفوة . وتثار هنا نقطتان :

الأولى : أن دال لم يربط بين سلوك الشريحة السياسية وبين نمط الفعل غير المنطقي ، بل أنه صور سلوك هذه الشريحة وكأنه سلوك رشيد يقوم على حساب الوسائل والغايات . وفي نفس الوقت صور سلوك الشرائح غير السياسية وكأنه سلوك غير رشيد : فاعضاؤها لا يحسنون الاختيارات السياسية ، ويتأثر سلوكهم إلى حد بعيد بالعادات والولاءات الشخصية ، والعواطف .

الثانية : تعد الشريحة السياسية عند دال أكبر وأوسع نطاقاً من

الصفوة عند باريتو وموسكا ، فهي تضم أى فاعل له اهتمام بالأمور السياسية ، واستعداد للتأثير في مجراها غير أن الأمر ليس مقصورا على هذا الحد . فان شريحة السياسية لا تحكم كلها ، بل ان فئة صغيرة من هذه الشريحة هي التي تتولى مقاليد السياسة ، تلك هي الفئة التي تستطيع ان تستخدم ما يتاح لها من مصادر سياسية الى اقصى درجة . وتضم هذه الفئة القلة القليلة من محترفي السياسة الذين يعيئون طاقاتهم السياسية الى اقصى درجة للتأثير في مجريات الأمور .

وهكذا ينهى التحليل التعددي الى أن التأثير الذي يمارس على المسائل والقرارات السياسية لا يأتي الا من مجموعة قليلة من الافراد ، وهي لا تكون صفوة واحدة ، وانما مجموعة من الصفوات تمارس كل منها تأثيرا معينا على مجموعة معينة من المسائل والقرارات السياسية . وهكذا كتب دال في مواجهة أحد نقاده ممن اطلقوا على نظريته « نظرية الصفوة الديمقراطية » ، (٤١) .

يقول :

« لقد فهم الكتاب منذ العصور المبكرة ان النظم الشعبية ، مثلها مثل النظم الأخرى ، لا بد وأن يكون لها قادة - ويعنى ذلك أنه لا بد أن يكون هناك رجل اكثر سلطة واكثر قوة وتأثيرا من المواطنين العاديين » ، (٤٢)

وفي ضوء هذا كان على دال وزملائه أن يبحثوا عن علاقة بين دفاعهم عن هذا الانقسام بين المواطنين العاديين الأقل قوة وتأثيرا ، والقادة الأكثر قوة وتأثيرا وبين الديمقراطية . وظهرت هذه العلاقة في شكل الربط بين كفاءة الديمقراطية وبين وجود مجموعة من الصفوات التي تتكون من أفراد محترفين

Jack L. Walker, «A Critique of The Elitist Theory of Democracy», A.P.S.R. Vol. 60, June, 1966, pp. 288 ff.. (٤١)

R. Dahl, «Further Reflctions on the Elitist Theory of Democracy», in Ibid., p. 297. (٤٢)

قادرين على إصدار قرارات أكثر كفاءة ، مساييرين بذلك المراجعة العامة التي حدثت لنظرية الديمقراطية في المجتمعات الغربية (٤٢) .

(٤٣) نبعث هذه المراجعة من رأى ماكس فيبر الذى ذهب الى ان الديمقراطية لاتعنى اعطاء الحرية للجماهير ، وانما هي أداة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة . فاذا كانت الديمقراطية البرلمانية تعبر عن رغبة المحكومين في اختيار الحكام ، فانها وسيلة لاختيار القادرة وتدريبهم . والقوة هنا لا تؤدى الى المشاركة الواسعة النطاق بقدر ما تؤدى الى تركيز القوة من أجل ترشيد عملية إصدار القرارات . فحق الانتخاب العام لا يغير مما أسماه فيبر « بقالون الأعداد الصغيرة » والذى يعنى ان أمور السياسة تقع دائما في أيدي جماعات صغيرة أو قلة من الافراد لايسمحون للآخرين أن يندمجوا في السياسة الا بالدرجة التي يكثفون بها عن تأييدهم لهم . ولقد سار شومبيتر Schumpeter وفق نفس الرأى عندما أكد أن الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها ، وانما منهج أو وسيلة يتم من خلالها تحقيق قدر من الاتفاق العام للوصول الى قرارات سياسية معينة . وفي هذه الحالة لاتصبح الحكومة حكومة شعب ، وانما حكومة يوافق عليها الشعب . ولقد دفع هذا الرأى الى تنمية الاتجاه نحو فهم الديمقراطية على أنها تحكم للمصنفة أو لمجموعة من الصفوات . فقد ذهب بلامناتز Plamenatz الى أن المجتمع الجماهيري الذى تتحكم فيه مجموعة من الصفوات لاي معنى غياب الديمقراطية ، ولا يعنى تحكما من أعلى في الافراد . كما ذهب جيرفانى سارتورى Giovanni Sartori الى أن مفتاح بقاء الديمقراطية يوجد في أيدي الصفوة الحاكمة وهي صفوة تستمد قوتها من تقوى معترف به . انظر :

David Beetham, *Max Weber and the Theory of Modern Politics*, George Alan and Unin LTD., London, 1974. pp. 96—106. T. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*, Harper and Row, Publishers, Inc., New York, 1947, p. 242., J. Plamenatz, «Electoral studies and Democratic Theory», P.S., No. 6, 1058, p. 1—9., G. tori, *Democratic Theory*, Detrit, 1962, p. 112.

لا شك أن الصياغة التعددية للممارسة السياسية توحى بوجود نسق ديموقراطي مفتوح يشارك فيه كل الافراد بطريق مباشر أو غير مباشر . ومع ذلك فان التركيز على المشاركة قد تضائل أمام التركيز على الكفاءة فى إصدار القرارات السياسية . وقد كتب دال فى هذا الصدد يقول : « يبدو أن ما نطلق عليه الديموقراطية - وهى نسق لإصدار القرارات يستجيب فيه القادة بشكل أو بآخر لتفضيلات غير القادة - يمكن أن تستمر مع وجود مستوى منخفض نسبيا من مشاركة المواطنين . وذلك فانه من الخطأ أن نقول أن المشاركة الواسعة النطاق للمواطنين ، هى أحد الشروط انضورية لقيام الديموقراطية » (٤٤) . ويشير هذا النص إلى أن أهمية الديموقراطية لا تكمن فى المشاركة وإنما فى نوعية القرارات التى يصدرها النسق ودرجة أدائه الوظيفى . ويتطلب هذا أن تكون نوعية الافراد الذين يتحكمون فى النسق على درجة عالية من الكفاءة ، بحيث يستجيبون لتفضيلات الجماهير . ولهذا يفضل دال مصطلح النظام التعددى Polityarchy ليصف مثل هذا النسق الديموقراطى بدلا من مصطلح الديموقراطية Democracy على أساس ، أن المصطلح الأول يتضمن الحكم بواسطة أقطيات متخصصة يتم انتخابها . وهذا النظام لايعتبر نظاما ديكتاتوريا ، فالفرق بين النظام الديكتاتورى والنظام التعددى هو الفرق بين حكم الاقلية وحكم الاقطيات (٤٥) . فالنظام التعددى هو نظام ديموقراطى جديد يتجاوز النظام الديموقراطى القديم القائم على الاختيار الفردى والمنافسة الحرة والذى يعد نموذجا مثاليا لا يمكن تحقيقه فى الواقع . انه نظام واقعى يهتم بإصدار القرارات السياسية وبكفاءة هذه القرارات . وهذا النظام الواقعى لا يجب ان يرتبط بصورة مثالية للديموقراطية (٤٦) .

R. Dahl, Hierarchy : Democracy and Bargaining in (٤٤)
Politics and Economics, through D. Pickless, Democracy,
B.T.. Botsford LTD., London, 1970, p. 16

R. Dahl, Preface to Democratic Theory, Phoenix Book, (٤٥)
University of Chicago Press, 1963, p. 133.

R. Dahl. After the Revolution : Authority in a good (٤٦)
Society, Yale University Press, 1970, p. 4.

وهكذا ، لم يستطع دال أن يبتعد عن فكرة الصفوة التي بدأ بنقدها ، واضطر في النهاية الى تقديم تبرير لنظام ديموقراطى يسمح بوجود صفوات ديموقراطية في مجتمع لايهتم بالمشاركة السياسية بقدر ما يهتم بنجاح أدائه الوظيفى ، وربما كان هذا هو السبب في أن يتبنى بعض من يؤمنون بالديموقراطية والتعددية مفهوم الصفوة وأن يضعوه في صياغة وظيفية صريحة . والمثال الطرازى على ذلك دراسة سوزان كيلر S. Keller التي صدرت بعد عامين من نشر كتاب دال عن مدينة نيويورك (٤٧) .

انتقدت سوزان كيلر نظرية الصفوة لانها فشلت في أن تميز بين أنماط مختلفة للصفوات ، كما فشلت في أن تميز بين دوافع الافراد الذين يسعون الى الانضمام للصفوة وبين دور الصفوة في حياة المجتمع ، كما فشلت في التفرقة بين المسئوليات الاجتماعية الموضوعية للصفوات والمكاسب الذاتية التي يحققها أعضاء هذه الصفوات (٤٨) . وتنهج سوزان كيلر نهجا دوركيميا في التذليل على ظهور صفوات عديدة في المجتمع الحديث حلت محل الطبقة الارستقراطية القديمة . فمن العمليات التي أدت الى ظهور مجتمع تتحكم فيه صفوات عديدة بدلا من فئة واحدة : نمو السكان ، ونمو التخصص المهني ، ونمو التنظيمات الرسمية والبيروقراطية ، ونمو التباين الاخلاقى (٤٩) . ويختلف وجود الصفوة باختلاف درجة تطور المجتمع : ففي المجتمعات الصغيرة المتجانسة تعبر الصفوة عن الوعى الاخلاقى للجماعة وعن المشاعر الاخلاقية العامة ، أما في المجتمعات الاكثر تعقيدا فان الصفوة تعبر عن الوعى الجمعى ايضا ولكن بشكل يكشف عن قدر من التباين .

وفي المجتمع الغربى الحديث الذى حقق قدرا كبيرا من التباين البنائى الوظيفى بين وحداته الأساسية تتنوع فئات الصفوة بتنوع مكونات البناء الاجتماعى والوظائف الحيوية التي يجب أن يؤديها هذا البناء ، كما تتنوع

S. Keller, *Beyond the Ruling Class : Strategic Elites* (٤٧)

in *Modern Society*, Radom House, New york 1963.

Ibid., p. 20—22. (٤٨)

Ibid., pp. 65—76, (٤٩)

الأصول التي تنحدر منها الصفوة • وبناء على ذلك تؤكد سوزان كيلر عنى أن جماعات الصفوة تنتمي الى كل الطبقات خاصة الطبقة الوسطى من ذوى التعليم العالى ، مع تزايد أعداد الذين ينتمون الى الطبقة الدنيا باستمرار • كما تؤكد على تعدد أسس المكانة لجماعات الصفوة التي تتراوح بين المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة ، فضلا عن التعليم والنجاح فى ممارسة الاعمال المهنية وغير المهنية • وتنعكس هذه الأصول المتعددة فى تنوع فئات الصفوة ذاتها وتعدد وظائفها (٥٠) •

وتستخدم سوزان كيلر نموذج الوظائف الأربعة عند بارسونز فى تبيان الوظائف المنوطة بالصفوة فى المجتمع • فالصفوة ليست ضرورة تاريخية فحسب ، وليست نتاج ظروف موضوعية فى المجتمع فحسب ، وإنما هى مطلب وظيفى لاداء الانساق الاجتماعية • فلا بد أن يظهر فى المجتمع بعض الأفراد الذين يضطرون بمسئولية ترجمة المطالب الوظيفية الى قواعد يمكن تطبيقها • وجماعات الصفوة هى الأفراد الذين يضطرون بهذه المهمة • وكن جماعة من هذه الجماعات تضطلع بوظيفة من الوظائف الأساسية للنسب • فالصفوة السياسية تأخذ على عاتقها وظيفة تحقيق الهدف ، أما وظيفة التكيف فانها ترتبط بالصفوة الاقتصادية ، والصفوة العسكرية ، والصفوة الديارمسية • والصفوة العلمية • ونؤدى الصفوة الدينية والفكرية من الفلاسفة والمربين ووظيفة التكامل ، وأخيرا تضطلع الصفوة الفنية من الفنانين المرموقين ونجوم السينما والفائمين بدور الترفيه العام بوظيفة المحافظة على النمط وضبط التوتر (٥١) •

ويتضح من صياغة سوزان كيلر كيف أصبح مفهوم الصفوة مفهوما محوريا فى التحليل الوظيفى ، بالرغم من أن بعض الباحثين المروجين لفكرة انتشار القوة وتعددتها قد ينكرون ذلك • كما يتضح أيضا كيف أن هذا التحليل الذى قدمته كيلر يعد امتدادا لما توصل اليه دال ، بل انه يذكر صراحة

Ibid., pp. 204—215.

(٥٠)

Ibid., pp. 95—98.

(٥١)

ما توصل اليه دال وزملاؤه ضمنا وان اجتعدوا عن التصريح به . فأسلوب التحكم في صياغة كيار ودال هو أسلوب غير استبدادي ، وانما هو تحكم وظيفي يؤدي الى دعم الاداء الوظيفي للنسق وزيادة قدرته على تحقيق أهدافه العليا ، وذلك من خلال القرارات الحكيمة التي تتخذها جماعات الصفوة . ولكن يظهر هنا سؤال على جانب كبير من الأهمية . اذا كان النسق الديمقراطي مفتوحا أمام أي جماعة سياسية لتصبح جماعة صفوة من خلال استغلال مصادرها السياسية في التأثير على القرارات ، أو في الاداء الوظيفي للنسق ، واذا كان هذا انسق يعمل من خلال سيطرة وظيفية لجماعات دون الجماعات الأخرى ، ألا يمكن لهذه الجماعات المسيطرة أن تعزل الجماعات الأخرى عزلا ؟ وأكثر من هذا ألا يمكن لهذه الجماعات أن تشكل عملية اصدار القرارات وفق مصالحها بحيث تعطي أولوية للقرارات التي تحقق هذه المصالح ؟ ألا يمكن لهذه الجماعات أن تخلق بينها ضربا من التماسك يجعلها تستقل بالتحكم في النسق على عكس ما ذهب دال ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها هي التي أدت الى ظهور وجهات نظر أخرى تنتقد هذه الواجهة من النظر في صياغات اقتربت كثيرا من نقطة البداية عند مياز . وسوف أعرض في الفقرة التالية لاثنتين من وجهات النظر هذه .

رابعا : نقد التعددية : الوجهان الثاني والثالث للقوة :

في عام ١٩٦٢ كتب بيتر باكراك Peter Bachrach ومورتن بارنتر Morton Baratz مقالا بعنوان « وجهان للقوة » ، (٥٢) ، كان له تأثير بالغ على تطور نظريات القوة والصفوة فيما بعد . وقد استهدف المقال نقد وجهة النظر التعددية في فهم بناء القوة ، والتي أطلق عليها كاتبها المقال الوجه الأول للقوة . فلم يستطع دال وزملاؤه من علماء السياسة أن يفهموا الحقيقة كاملة عندما أبرزوا وجها واحدا من وجوه القوة وهو ذلك الذي يرتبط بالتأثير في اصدار القرارات السياسية . فام يفرقوا في تلك الأخيرة بين الأهمية النسبية لبعض القرارات دون البعض الآخر ، وعلاقة ذلك بممارسة القوة

P. Bachrach & Morton Baratz «To faces of Power» (٥٢)
A.P.S.R. Vol. 56, Dec. 1962.

في المجتمع • فالحاكمون قد يفضلون بعض القرارات عن بعضها الآخر ، وقد يثيرون مسائل دون مسائل أخرى • بل انهم قد يمنعون المسألة من أن تصبح موضوعا يتخذ بشأنه قرار •

وبناء على هذا النققد بدأ حديث باكراك وبارتز عما أسماه بالوجه الثاني للقوة • فالقوة لا تمارس فقط من خلال التأثير في المسائل والقرارات السياسية ، وإنما قد يحاول أولو القوة أن يخلقوا من القيم الاجتماعية والسياسية ومن الممارسات التنظيمية ما يحيل العملية السياسية الى الاهتمام فقط بالمسائل التي يرغبون في اثارها ، واتخاذ قرارات بشأنها • وأطلق باكراك وبارتز على هذه العملية « تعبئة التحيز » (٥٣) • Mobilization of bias ويستطيع أولو القوة من خلال هذه العملية أن يجلبوا المسائل الأساسية Key issues من الظهور على مسرح العمل السياسي ، وهنا تتحول هذه المسائل الى لامسائل non-issues وحتى عندما تفرض بعض المسائل نفسها ، فان أولي القوة قد يخلقون من القيم ومن الممارسات السياسية ما يؤدي الى عدم اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة • وهنا يتحول القرار الى لاقرار non-decision • وتستخدم الجماعة التي تتمتع بالقوة - في خلق القيم والممارسات السياسية التي تؤدي الى تعبئة التحيز ضد الجماعات الأخرى - مظاهر كثيرة لتأثير ، مشتقة من القوة التي يتمتعون بها أصلا ، مثل السلطة والضغط واستخدام العنف وهي كلها مفاهيم متضمنة في مفهوم القوة (٥٤) •

ويبدو ان فكرة تعبئة التحيز تقوم على افتراض مؤداه أن النسق التعددي قد يتحول في لحظة من لحظاته الى نسق متحيز biased system ضد بعض جماعته المكونة ، الأمر الذي يترتب عليه حرمان هذه الجماعات من أن تحقق أهدافها ورغباتها طالما أن المسائل التي ترتبط بحياتها تتحول

Ibid, p. 948.

(٥٣)

Bachrach and Baratz, «Decisions and Non-decisions :
An Analytical Framework, A.P.S.R. Vol. 57, Sept. 1963,
p. 6411.

(٥٤)

الى لا مسائل ، والقرارات الى لا قرارات • وعلى النسق في هذه الظروف
أن يعيد تشكيل نفسه بحيث يظهر داخله من جديد ضرب من الاتفاق العام •
ويظهر هذا الاتفاق العام من خلال عملية من المساومة أو المفاوضة تمكن
الجماعة المحرومة من أن تبرز المسائل المتعلقة بها وتدخلها الى مسرح
الممارسة السياسية ، وعلى النسق أن يكيف نفسه مع هذه الظروف الجديدة •
ولقد قدم باكراك وبارتز - نموذجا - تحليلا ليرصف بناء القوة والعملية التي
يتم من خلالها ظهور المسائل أو حجبها عن الظهور ، والأسلوب الذي يتحول
به النسق الى نسق متحيز ، والعمليات التي تؤدي الى إعادة توزيع القيم
فيه من جديد بحيث يظهر داخله نوع من الاتفاق (٥٥) • تمارس القوة
في هذا النموذج في موقف صراعي تتفاوض فيه جماعتان على توزيع القيم
داخل مجتمع محلي أو تنظيم اجتماعي • تحاول الجماعة الاولى (ا) أن
تحافظ على التوزيع الحالي للقيم كما هو ، بينما تحاول الأخرى (ب) أن
تعيد توزيع القيم لأن التوزيع الحالي يسبب لها ضربا من ضروب الحرمان •
ولا يظهر هذا الموقف الصراعي الا اذا ظهرت مسألة أساسية **Key issue**
تهم الطرف المحروم في علاقة الصراع • وفي هذه الحالة :

١ - تحاول الجماعة (ا) أن تعيد النسق بالتحيز عن طريق وضع عقبات
أمام اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة ، بينما تحاول الجماعة (ب) - ومن
خلال اطر تنظيمية - أن تتغلب على الحواجز والعقبات التي تضعها (ا)
أمام اصدار القرار الذي سوف يخفف في النهاية من كمية المعاناة لدى
هذه الجماعة •

٢ - وينتج عن هذا أن نتناول الجماعة (ا) عن جزء من موقفها بشأن بعض
الأمور ، بحيث يتم التوصل الى حل وسط يرضى الطرفين •

(٥٥) ظهر هذا النموذج في الفصل الرابع من الكتاب التالي :

**Bachrach and Baratz, Power and Poverty, Oxford
University Press, London, 1970**

• وقد قاما بتطبيقه على أحد المجتمعات الحضرية الحديثة •

٣ - وفي هذه الحالة يظهر نوع من الاتفاق العام ، ولا يظهر أى صراع الا اذا ظهرت مسألة أساسية جديدة تكشف عن تحيز النسق ، بحيث يظهر الموقف الصراعى من جديد . . . وهكذا .

ويبدو من هذه الصياغة أن الاتفاق العام هو الغاية النهائية المرجوة ، وأن النسق قادر دائما على حل تناقضاته الداخلية من خلال خلق مناطق للمفاوضة يتم من خلالها التوصل الى قرارات جمعية . ورغم أن هذه الصياغة قد قدمت بعض الافكار والمفاهيم الجديدة ، كمفهوم تعبئة التحيز ، ومفهوم اللامسألة ، ومفهوم اللاتقرار ، الا أن اهتمامها بالتوصل الى اتفاق عام قد حال بينها وبين تجاوز التحليل التعددى تجاوزا تاما :

(ا) فالموافقة على صياغة دال - على أنها الوجه الأول للقوة - يمثل موافقة ضمنية على فكرة الصفوات الديمقراطية ، مع اضافة الفكرة التى مؤداها أن هذه الصفوات تستطيع أن تستخدم نفوذها لخلق موقف تحيز داخل النسق .

٢ - ان اضافة جماعات أخرى فى مواقف الصراع قد يفهم على أنه اذكاء لفكرة التعددية ، طالما أن الحرمان والمعاناة الواقعة على الجماعة سوف تنتهى بحل يرضى هذه الجماعة .

٣ - وأخيرا ، ألا يمكن أن يكون هذا الاجماع الذى ينتهى اليه موقف الصراع اجماعا زائفا ، بحيث تخاق الجماعة المسيطرة نفسها مجموعة للقيم المتفق عليها ؟

من هذا المنطلق الأخير جاءت الصياغة النظرية الثانية والتى قدمها ستيفن لوكس (٥٦) Steven Lukes . تقوم وجهة نظر لوكس على نقد لتعددية دال (الوجه الأول للقوة) ، وتعددية باكراك وبارتزر (الوجه الثانى للقوة) ، مع تقديم وجهة نظره التى اعتبرت بمثابة الكشف عن

Steven Lukes, Power : A Radical View, The Macmillan (٥٦) Press LTD., London, 19744, reprinted 1976

التوجه الثالث للقوة • يقوم نقد لوكس للوجه الأول على نفس الأسس التي قام عليها نقد باكرارك وبارتز لهذا الوجه تقريبا ، مع التركيز على انغماس دال وزملائه في مزلق النزعة السلوكية • أما نقده للوجه الثاني فإنه يقوم على الفكرة التي مؤداها أن هذه النظرة قد أهملت الصراع الخفي Latent conflict والمصالح الحقيقية للجماعات المتنازعة ، الأمر الذي أدى بها إلى الانتهاء بالحديث عن اتفاق عام على القيم • فالصراع الذي يقوم بين الجماعات المتصارعة على المسرح السياسي هو صراع ظاهر ومحفوظ من وجهة نظر باكرارك وبارتز ، ولكن هذا الصراع قد يستمر خفيا بعد ذلك بحيث تعمل الجماعة القوية على منع أي مسائل مستقبلية تخص الجماعة المقهورة من الظهور • وفي هذه الحالة فإن الحديث عن إمكانية الوصول إلى اجماع عام على القيم بين الجماعات المتصارعة حديث غير منطقي • ذلك أن الجماعات المسيطرة قد تستطيع أن تستمر في الصراع بطريقة خفية بحيث تمنع ما أطلق عليه لوكس المسائل المحتملة Potential issues التي تتصل بالمصالح الحقيقية real interests للجماعة المقهورة من أن تظهر على المسرح السياسي • وأكثر من هذا فإن الجماعة المسيطرة قد تستطيع - من خلال أساليبها الخاصة - أن تشكل ادراك الأفراد ، وتفضيلاتهم ، ومعرفتهم ، أنها تستطيع باختصار أن تصنع الاتفاق أو تخلقه ، وفي ضوء هذا يقرر لوكس أن رؤيته الراديكالية تقوم على الاعتقاد بأن النسق الذي يعمل ضد المصالح الحقيقية لبعض الجماعات دون الجماعات الأخرى ، قد يشكل رغبات وحاجات هذه الجماعات •

وينصح من هذا أن الحديث عن اتفاق عام في المجتمع لا يكشف عن وجود اتفاق حقيقي ، بل لا بد لنا أن نتساءل عن مصدر وطبيعة هذا الاتفاق أصلا ، وهل هو اتفاق يحقق المصالح الحقيقية لكل الجماعات القائمة في المجتمع أو أنه يعمل ضد مصالح بعضها ؟ المحقق أن رؤية سنطين لوكس لبناء القوة تكشف عن أن الجماعة المسيطرة أو الجماعات المسيطرة تمارس ضربا من القهر ، لا بعد حدوث اتفاق عام ، وإنما قبل أن ينشأ هذا الاتفاق الزائف أصلا :

١ - فسيطرة أولى القوة على عملية اصدار القرارات السياسية لا يقتصر فقط على السيطرة على صناعة هذه القرارات ، وانما يمتد الى تحديد هذه القرارات أصلا . بمعنى تحديد أى من القرارات يدخل فى جدول الأعمال ، وأيها لا يدخل فى جدول الأعمال . وهو ما أطلق عليه لوكس « السيطرة على الأجندة السياسية »

Control over political Agenda

٢ - وبناء على ذلك ، فان الجماعات المسيطرة لا تحول فقط المسائل الى لا مسائل كما ذهب باكرارك وبارترز ، وانما تتحكم فيما أطلق عليه لوكس المسائل المحتملة . وهى المسائل المتعلقة بالجماعات المنهورة والتي من المحتمل أن تظهر على المسرح السياسى . وفى هذه الحالة فان الحديث عن اتفاق عام حديث زائف ، طالما أن الجماعة المسيطرة تعمل دائما على ابعاد أى مسائل جديدة (محتملة) من الظهور .

٣ - ويستمر هذا الابعاد للمسائل المحتملة من خلال الصراع الكامن ، وفى غياب الصراع الظاهر الذى يخفى باختفاء المسألة المطروحة ، الذى يستهدف خلق الجو الذى يبعد المسائل المرتبطة بالمصالح الحقيقية للجماعات المنهورة من أن تثار .

٤ - ويرتبط ذلك كله بعملية خلق الاتفاق . فالجماعة المسيطرة تسعى الى اقناع الجماعات الأخرى - ومن خلال وسائل عديدة ترتبط بتحكم الجماعة المسيطرة فى البناء الاجتماعى أصلا - بأن الوضع القائم يرتبط بتحقيق مصالحها ، بحيث تشكل رغباتها وحاجاتها فى حدود الاطار المتفق عليه .

وفى ضوء هذه الصياغة تصبح القوة أداة قهرية أكثر من كونها أداة لممارسة الديمقراطية . فالهدف النهائى لها هو تشكيل رغبات وحاجات الافراد لخدمة مصالح جماعة معينة على حساب مصالح جماعات أخرى . ورغم أن ستيفن لوكس لا يستخدم مفهومات الصفوة والطبقة ، إلا أنه نجح الى حد بعيد ، فى أن يحول الصياغة التعددية الى صياغة تقترب الى حد

بعيد من صياغة رأيت ميلز ومن تأثروا به . بل ان اهتمامه بربط ممارسة القوة بالمسائل والقرارات والمصالح الحقيقية للجماعات المتصارعة قد أضاف بعدا جديدا الى صياغة ميلز وأتباعه . ذلك أن ربط بناء القوة بالمسائل والقرارات والمصالح الحقيقية من وجهة نظر راديكالية ، قد يساعد على تسهيل الصياغة الاجرائية لدراسة بناء القوة أو بناء الصفة في المجتمعات المحلية .

خاتمة :

ينضح من الاتجاهات النظرية التي عرضت لها في هذا الفصل أن مفهوم الصفة ومفهوم الطبقة قد ظهرا على طرفي نقيض . والمحقق أن هذا التناقض كان يرتبط بالتناقض العام الذي ظهر بين تيارات علم الاجتماع في القرن التاسع عشر ، والذي ترك آثاره على تطور العلم حتى يومنا هذا . وفي هذه الظروف بدا مفهوم الصفة وكأنه يجب مفهوم الطبقة ويتجاوزها ، والعكس بالعكس . غير أن إعادة قراءة الأعمال الكلاسيكية لرواد علم الاجتماع قد خلقت تقاربا بين المفهومين لم يكن من المقصود احداثه . بحيث أصبح المفهومان مفهومين محوريين في تحليل بناء القوة وبناء الصفة وتترتب على ذلك الاعتقاد بأنه لا يمكن فهم البناء السياسي وما يمارس داخله من أشكال للقوة من خلال رؤية أحادية ، من حيث أن هذا الفهم يتطلب فهما للجماعات السياسية ، وأشكال الصراع الكامن والظاهر بينها ، ومصالحها ، وأهم من ذلك كله علاقة هذه الجماعات بالبناء السياسي ككل .

والسؤال المطروح الان : ما هي علاقة هذه الاتجاهات بفهم البناء السياسي والجماعات السياسية في مجتمعات العالم الثالث ؟ سوف تهتم الفصول القادمة بهذا الموضوع، ولكن لا بد من التنويه هنا الى أنه من المتوقع أن تمتد بعض هذه الاتجاهات دون الأخرى الى تحليل هذا البناء السياسي وهذه الجماعات السياسية في بلدان العالم الثالث ، كما سيتضح لنا من الفصول التالية . وهذا يفرض علينا أن نحاول الاستفادة - في أثناء صياغة الفروض النظرية والاجراءات المنهجية لهذه الدراسة - بالمفاهيم والافكار التي لم تجد مكانا بين النظريات التي حاولت تفسير البناء الاجتماعي السياسي لمجتمعات انعالم الثالث .